https://doi.org/10.31272/jae.i147.1376
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

التجارة الداخلية غير المنظمة والوعاء الضريبي في العراق: الأسباب والمعالجات

أحمد حامد جمعة هذال
قسم الاقتصاد / كلية الإدارة والاقتصاد / الجامعة المستنصرية/ العراق/ بغداد
Email: drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0009-0009-2871-1772
ميثم العيبي إسماعيل
قسم الاقتصاد/ كلية الإدارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية / العراق/ بغداد
Email: laibi9@uomustansiriyah.edu.iq ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-6323-0845

المستخلص

تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على الأسباب التي تقف وراء توسع حجم التجارة الداخلية غير المنظمة في العراق والاثار الناجمة عليها والوعاء الضريبي في العراق، نظراً لتوسع حجم السوق غير المنظم من مجموع التجارة الداخلية في العراق، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي والمنهج المقارن بين حالة الاقتصاد العراقي واقتصادات عربية وغير عربية، إضافة الى جمع بيانات عن الشركات التجارية والصناعية والزراعية فضلاً عن استخدام مؤشرات التجارة الداخلية المنظمة وغير المنظمة، وقد امتدت مدة الدراسة من العام 2007 الى العام 2023. وتوصلت الدراسة الى نتيجة مفادها أن امتناع الكثير من التجار عن التعاملات الالكترونية وعدم دخولهم ضمن النافذة الرسمية للبنك المركزي للتحويلات البنكية جاء بسبب عدم تنظيم هذه التعاملات بشكل رسمي وعدم تسجيل التجار غير المنظمين في وزارة التجارة دائرة مسجل الشركات، وأوصت الدراسة بتسجيل الشركات رسمياً وتسهيل تسجيلها خاصة أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة واعفائهم من الضرائب على الأرباح السنوية لمدة معينة، فضلاً عن دخولهم ضمن برنامج الاسيكودا العالمي التابع لمنظمة التجارة العالمية.

معلومات البحث

تواريخ البحث:
تاريخ تقديم البحث: 24 / 2 / 2024
تاريخ قبول البحث: 11 / 11 / 2024
عدد صفحات البحث 47 - 55

الكلمات المفتاحية:
التجارة غير المنظمة - الوعاء الضريبي - الاقتصاد غير الرسمي، المنهج الوصفي التحليلي.

المراسلة:
أسم الباحث: أحمد حامد جمعة هذال
Email: drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq

1. المقدمة

تشكل التجارة غير المنظمة اعباء على الاقتصادات، خصوصاً في البلدان النامية، اذ ترتفع فيها نسبة التجارة غير المنظمة بسبب عدم تضمنها غطاء قانوني، مما يؤدي الى ارتفاع مستوى التهرب الضريبي وارتفاع حجم الاستيرادات غير الضرورية، أذ ستنخفض الايرادات العامة بسبب انخفاض الضرائب التي من المؤمل تحصيلها نتيجة ممارسة الاعمال التجارية، أضافة الى ذلك ضغط هؤلاء التجار على سعر الصرف وخصوصاً في البلدان الريعية مثل العراق نتيجة ابتعادهم عن التعاملات المصرفية والدفع الالكتروني، أذ يشكل السوق غير المنظم حوالي 70% من مجموع التجارة الداخلية في العراق، مما تسبب في ارباك في توازن السوق النقدية والسلع الموازية.

تم تقسيم هذه الدراسة الى ثلاثة أجزاء رئيسية تناول المطلب الاول التأصيل النظري للتجارة غير المنظمة والوعاء الضريبي، اما المطلب الثاني حلل واقع إجراءات تسجيل الشركات في العراق والاعباء المالية وواقع الإيرادات الضريبية، وتم تخصيص المطلب الثالث لدراسة وتحليل مؤشرات التجارة المحلية وسهولة أنشطة الاعمال، ومن ثم تم التوصل الى مجموعة من الحلول والمعالجات.

2. أهمية البحث

تنطلق أهمية الدراسة من تحسين ظروف التجارة الداخلية سيقلل الاعباء على الاقتصاد العراقي وذلك من خلال:
1- تنظيم التجارة يساهم في تقليل التهرب الضريبي ورفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية وتنويع مصادر الإيرادات غير النفطية.
2- ان الاهتمام بالتجارة الداخلية يساهم بالحد من الاستيرادات غير الضرورية وتخفيف العبء على ميزان المدفوعات.
3- تخفيف الضغط على سعر الصرف في السوق الموازية.

3. أهداف البحث

1- دراسة العوامل الاقتصادية والاجتماعية والقانونية التي ساهمت في توسع حجم التجارة غير المنظمة في العراق.
2- توضيح تأثير التجارة غير المنظمة على الإيرادات الضريبية، الاقتصاد الرسمي، وسوق العمل.
3- تقديم توصيات لتنظيم التجارة غير المنظمة، مثل تسهيل إجراءات تسجيل الشركات وتقديم الحوافز للتجار غير المسجلين.
4- دراسة تجارب دول أخرى للتعرف على السياسات الناجحة في مجال ممارسة انشطة الاعمال والتي يمكن تطبيقها في السوق العراقي.

4. الجانب النظري

1.4 مفهوم التجارة غير المنظمة

التجارة غير المنظمة تُعرّف على أنها الأنشطة التجارية التي تتم خارج الإطار القانوني والتنظيمي للدولة، بحيث لا تُسجل هذه الأنشطة في سجلات الجهات المختصة ولا تخضع للمراقبة أو الإشراف. وتشمل هذه الأنشطة البيع غير الرسمي في الأسواق الشعبية، تهريب السلع عبر الحدود، تجارة السلع المقلدة، والتهرب الضريبي، فإن التجارة غير المنظمة تعد سمة شائعة في الاقتصادات التي تعاني من ضعف البنية التحتية القانونية والتنظيمية، وتتفاقم هذه الظاهرة في المناطق التي ترتفع فيها معدلات البطالة وانعدام الفرص الاقتصادية الرسمية، مما يؤدي إلى انتشار الاقتصاد غير الرسمي كبديل لتأمين الاحتياجات الأساسية، وهناك عدة خصائص لهذا النوع من التجارة[14]

1- عدم تسجيل الأنشطة: الأفراد والشركات التي تعمل في هذا الإطار غالبًا ما تتجنب تسجيل أنشطتها لدى السلطات المعنية لتجنب التكاليف المرتبطة بالإجراءات الرسمية.
2- المرونة وسرعة التكيف: تستطيع التجارة غير المنظمة الاستجابة بسرعة لتغيرات السوق بسبب عدم التزامها بالقوانين واللوائح.
3- الافتقار للحماية القانونية: الأطراف المشاركة في هذه الأنشطة، سواء البائعين أو المشترين، لا يتمتعون بحماية قانونية، مما يجعلهم عرضة للاستغلال.

وترتبط أسباب انتشار التجارة غير المنظمة بعوامل اقتصادية واجتماعية وقانونية وسياسية، من أبرزها:

1. الأسباب الاقتصادية: يؤدي التفاوت الاقتصادي وارتفاع معدلات الفقر والبطالة إلى لجوء الأفراد إلى الأنشطة غير المنظمة لتأمين احتياجاتهم الأساسية، وأن ارتفاع معدلات البطالة في الاقتصادات النامية يدفع الأفراد إلى الاعتماد على التجارة غير الرسمية كمصدر دخل أساسي، حيث يمكنهم العمل بحرية دون الحاجة إلى دفع الضرائب أو الالتزام بالأنظمة التنظيمية .[17]
2. الأسباب القانونية والتنظيمية: ضعف المؤسسات القانونية وكثرة الإجراءات البيروقراطية يعوق الأفراد والشركات الصغيرة من الامتثال للمتطلبات الرسمية. وان التعقيدات المرتبطة بتسجيل الأعمال التجارية، مثل الرسوم المرتفعة والإجراءات الطويلة، تجعل العديد من الشركات تفضل العمل خارج النظام الرسمي[12]
3. الفساد وسوء الحوكمة: تفشي الفساد في المؤسسات الحكومية يجعل من السهل على الأفراد والشركات تجنب القوانين من خلال تقديم رشاوى أو استغلال الثغرات القانونية وان انتشار الفساد يعزز من بيئة التجارة غير المنظمة، حيث يجد الأفراد طرقًا للتحايل على القوانين دون مواجهة عواقب. [9]
4. ضعف الرقابة الحدودية: التجارة غير المنظمة تزدهر في المناطق الحدودية حيث تكون الرقابة ضعيفة أو معدومة، مما يسمح بتهريب السلع والبضائع دون دفع الرسوم الجمركية، فإن التجارة عبر الحدود غير المنظمة تُشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد غير الرسمي في إفريقيا وآسيا. [19]

وتتسبب التجارة غير المنظمة في العديد من الآثار السلبية التي تؤثر على الاقتصاد الرسمي وعلى المجتمع ككل:

1. خسائر الإيرادات الحكومية: تفقد الحكومات إيرادات كبيرة بسبب تهرب الأنشطة غير المنظمة من الضرائب. وقدّر أن الحكومات في الدول النامية تخسر ما بين 20-30% من إيراداتها المحتملة نتيجة للأنشطة غير المنظمة[14]
2. المنافسة غير العادلة: الأنشطة التجارية غير المنظمة تخلق بيئة تنافسية غير عادلة، حيث لا تتحمل هذه الأنشطة تكاليف الضرائب أو الامتثال للأنظمة، مما يضع الشركات الرسمية في وضع غير متكافئ، وأن هذه الظاهرة تؤدي إلى تراجع استثمارات الشركات الرسمية وتقويض جهود التنمية الاقتصادية [17]
3. تدهور ظروف العمل: غالبًا ما يعمل الأفراد في الأنشطة غير المنظمة دون حقوق عمل أساسية، مثل الأجور العادلة، التأمين الصحي، أو الضمان الاجتماعي، فإن العمال في الاقتصاد غير الرسمي غالبًا ما يواجهون مخاطر كبيرة مثل انعدام الأمان الوظيفي وسوء ظروف العمل. [11]
4. الإضرار بجودة المنتجات: نظرًا لأن الأنشطة غير المنظمة لا تخضع لأي رقابة، فإن جودة المنتجات والخدمات المقدمة قد تكون منخفضة، مما يعرض المستهلكين لمخاطر صحية وأضرار اقتصادية.

ولمواجهة انتشار التجارة غير المنظمة، تقترح الأدبيات العلمية اتباع مجموعة من الاجراءات:

1. تبسيط الإجراءات الإدارية : ينبغي للحكومات تبسيط إجراءات تسجيل الأنشطة التجارية وتقليل التكاليف المرتبطة بها لتشجيع الأفراد والشركات على الانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، وأن إدخال تقنيات رقمية لتسهيل عمليات التسجيل يمكن أن يُحسن من معدلات الامتثال [12]
2. تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد: تحسين الشفافية ومحاربة الفساد يساعد في بناء ثقة المواطنين بالحكومة ويشجعهم على الامتثال للقوانين. أشار إلى أهمية إنشاء هيئات مستقلة لمكافحة الفساد وزيادة الرقابة على الأنشطة الاقتصادية. [14]
3. تحسين ظروف العمل: يجب على الحكومات تقديم حوافز للأنشطة غير المنظمة للانضمام إلى الاقتصاد الرسمي، مثل تقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة أو برامج دعم للعمالة، فإن تقديم الحوافز وتوفير الحماية الاجتماعية يمكن أن يكون وسيلة فعالة لتشجيع الانتقال إلى الاقتصاد الرسمي(ILO 2018: 25)
4. تعزيز التعاون الإقليمي والدولي: نظرًا لأن التجارة غير المنظمة تتضمن في كثير من الأحيان تهريب السلع عبر الحدود، يجب تعزيز التعاون الإقليمي والدولي لمكافحة هذه الظاهرة، من خلال تطوير اتفاقيات تجارية تعزز من الرقابة على التجارة عبر الحدود .[19]

2.4 مفهوم الوعاء الضريبي

الوعاء الضريبي هو القاعدة التي يتم على أساسها فرض الضرائب وجبايتها من الأفراد والشركات. يشمل هذا الوعاء جميع الأنشطة الاقتصادية والخدمات والدخول التي يمكن للحكومة أن تفرض عليها ضرائب. يعد الوعاء الضريبي عنصرًا أساسيًا في

النظام المالي للدولة، حيث يعكس قدرة الحكومة على تحصيل الإيرادات اللازمة لتمويل الإنفاق العام، كما إن توسيع الوعاء الضريبي يعد هدفًا رئيسيًا للسياسات المالية الحديثة، حيث تسعى الحكومات إلى تقليل معدلات التهرب الضريبي وزيادة الإيرادات العامة من خلال إدماج الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة .[16]

3.4 علاقة التجارة غير المنظمة بالوعاء الضريبي

يتكون الوعاء الضريبي من عدة عناصر تشمل [15]

1. دخل الأفراد: يتضمن رواتب الأفراد وأرباح الأنشطة التجارية الفردية.
2. أرباح الشركات: تشمل الأرباح التي تحققها الشركات والمؤسسات.
3. القيمة المضافة: تشمل الضرائب المفروضة على السلع والخدمات.
4. المعاملات التجارية: مثل الضرائب على التصدير والاستيراد.

وتؤثر التجارة غير المنظمة بشكل مباشر على حجم الوعاء الضريبي، فهي تُساهم في تقليل القاعدة الضريبية المتاحة للحكومة، مما يؤدي إلى ضعف الإيرادات العامة ويعوق قدرة الدولة على تمويل الخدمات العامة والبنية التحتية. وتشمل العلاقة بينهما الجوانب التالية:

1. التأثير على الإيرادات الضريبية: التجارة غير المنظمة تُسبب انخفاضًا كبيرًا في حجم الإيرادات الضريبية، حيث تعمل هذه الأنشطة خارج النظام الرسمي دون تسجيل أو دفع ضرائب، فإن التجارة غير المنظمة تُمثل حوالي 20% إلى 30% من الاقتصاد في بعض الدول النامية، مما يؤدي إلى فجوة كبيرة في الإيرادات الضريبية .[13]
2. التهرب الضريبي: يعد التهرب الضريبي من أبرز الآثار السلبية للتجارة غير المنظمة، حيث لا تسجل الشركات أو الأفراد العاملون في الاقتصاد غير الرسمي مداخيلهم أو أنشطتهم، مما يجعلهم بعيدين عن متناول السلطات الضريبية. أن الأنشطة التجارية غير المسجلة تؤدي إلى تآكل الوعاء الضريبي، خاصة في الدول ذات النظم الضريبية الضعيفة[18]
3. التأثير على هيكل الضريبة: التجارة غير المنظمة تؤثر على توزيع العبء الضريبي بين المواطنين، حيث يتحمل الأفراد والشركات المسجلة حصة أكبر من الضرائب لتعويض نقص الإيرادات الناتج عن الأنشطة غير المنظمة أن هذه الظاهرة تُحدث تشوهات في النظام الضريبي، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية. [8]

ومن أسباب تأثر الوعاء الضريبي بالتجارة غير المنظمة:

1. ضعف الأنظمة الضريبية: الأنظمة الضريبية في العديد من الدول النامية تفتقر إلى القدرة على تتبع الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة، مما يؤدي إلى عدم شمولها في الوعاء الضريبي.
2. الثغرات القانونية: الثغرات في القوانين الضريبية تسمح بانتشار الأنشطة غير الرسمية، مما يؤدي إلى صعوبة فرض ضرائب على هذه الأنشطة.
3. غياب الثقة بالحكومة: يختار العديد من الأفراد والشركات عدم تسجيل أنشطتهم بسبب انعدام الثقة في كيفية استخدام الحكومة للإيرادات الضريبية.

للتعامل مع تأثير التجارة غير المنظمة على الوعاء الضريبي، هناك بعض الإجراءات التي ممكن ان تقلل من حجم هذا النوع من التجارة:

1. إصلاح النظام الضريبي: يجب على الحكومات تبسيط النظام الضريبي وجعله أكثر شمولية ليشمل جميع الأنشطة الاقتصادية، بما في ذلك الأنشطة غير الرسمية، بإدخال أنظمة ضريبية مرنة تساعد على دمج الأنشطة غير المسجلة في الاقتصاد الرسمي .[8]
2. تحفيز الشركات الصغيرة: تقديم حوافز ضريبية للشركات الصغيرة والمتوسطة التي تسجل أنشطتها بشكل رسمي على سبيل المثال، يمكن تقديم إعفاءات ضريبية مؤقتة أو تسهيلات مالية لهذه الشركات، فإن هذا النهج يُشجع على زيادة الامتثال الضريبي . [10]
3. تعزيز آليات الرقابة: تطوير التكنولوجيا لتعقب الأنشطة الاقتصادية غير المسجلة وتحسين الكفاءة الإدارية لأنظمة الضرائب، وأن استخدام التقنيات الحديثة، مثل نظم المعلومات الضريبية، يمكن أن يساهم بشكل كبير في توسيع الوعاء الضريبي .[18]
4. زيادة الشفافية والثقة بالحكومة: تعزيز الشفافية في استخدام الإيرادات الضريبية يُشجع الأفراد والشركات على الامتثال، أن تحسين الخدمات العامة وإظهار أثر الضرائب على تحسين حياة المواطنين يمكن أن يقلل من الإحجام عن تسجيل الأنشطة [16]

كما أن تقليل حجم التجارة غير المنظمة ودمجها في الاقتصاد الرسمي، سيؤدي ذلك الى اتساع الوعاء الضريبي، مما يزيد من الإيرادات العامة للدولة ويسمح للحكومات بتخفيف العبء الضريبي على الأفراد والشركات المسجلة، مما يعزز من العدالة الاقتصادية، كما يُمكن توجيه الإيرادات الإضافية لتحسين البنية التحتية والخدمات العامة، مما يُسهم في تقوية الثقة بين المواطنين والحكومة، أذ يشير مفهوم اقتصاد الظل او الاقتصاد غير الرسمي او الاقتصاد الخفي الى الفعاليات التي الاقتصادية التي تحصل خارج الضوابط والتشريعات النافذة وموافقة السلطات الرسمية [2] ومن ابرز اسباب وجود اقتصاد الظل هو ارتفاع حجم الضرائب، النظم والقيود الحكومية، ارتفاع حجم المشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر، توفر المعلومات عن الاسواق التجارية بسهولة وبتكلفة منخفضة، التجارة الموازية التي تدفع الى التحفيز المتاجرة بها بسبب نقصها او عدم توفرها لظروف مختلفة، تداول العملات الاجنبية بسبب ارتفاع حجم الطلب المحلي على العملة الاجنبية لتسديد أقيام السلع المستوردة فضلاً عن ارتفاع مستوى الانفاق الحكومي عبر الموازنة مما يخلق طلباً أضافياً مشتقاً على سعر الصرف لتغطية التجارة المحلية .[1]

5. الجانب التطبيقي

1.5 تحليل واقع الايرادات الضريبية والتجارة غير المنظمة في العراق

يبلغ حجم القوى العاملة في العراق نحو (10،5) مليون لغاية 2017، وما يقرب (25%) من القوى العاملة اما عاطل عن العامل او عاطل جزئياً، كما أن حجم البطالة بلغ أكثر من (20%)، ومعدل الفقر بنحو (31%)، وتمثل التجارة غير المنظمة في العراق بنحو (70%) من العمالة، ويتركز في تجارة التجزئة والانشاءات والمنسوجات والتجارة والهندسة والاغذية والالكترونيات وغيرها من القطاعات التجارية، علاوة على ذلك، يتألف معظم القطاع التجاري غير المنظم من المؤسسات التجارية متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ومعظمها تديرها عائلات خاصة في الانشاءات والتجارة المحلية والالكترونيات، وتشير أحدث البيانات الحكومية الى ان التأمين الاجتماعي يغطي حالياً (600) الف عامل في القطاع الخاص (من أجمالي 5،25 مليون عامل تقريباً، ويرجع السبب في ذلك الى ضعف التغطية القانونية وعدم تطبيق قانون العمل رقم (37 لسنة 2015) .[7]

2.5 واقع إجراءات تسجيل الشركات في العراق والاعباء الضريبية:

1- يمكن للمؤسسات أن تأخذ الشكل القانوني في تسجيل شركات متنوعة، ويحق ذلك للأفراد والشركات العامة والشركات البسيطة ويمكن أن يتخذ الخطوات التالية [5][7][3]

أ- حصول موافقة مبدئية من غرفة التجارة المحلية.

ب-كتاب مصرف معتمد في العراق بإيداع رأس مال الشركة على ألا يقل أي نشاط عن مليون دينار، وتكلفة هذه الشركة يقدر (81،150) دينار عراقي ويكون تصاعدياً حسب رأسمال الشركة.

ت-استمارة حجز برسم (55) ألف دينار.

ث-مبلغ (200 الى 500) ألف دينار لحجز اسم الشركة، حسب رأسمالها.

ج- الموافقة الرسمية على الاسم التجاري.

ح- دفع رسم يتراوح بين (150 الى 1000) مليون دينار أعتماداً على انشطة الشركة ورأسمالها.

خ- تتم الموافقة ومن ثم ايداع حد أدنى في بنك معتمد حسب نشاط الشركة التجارية من خلال حساب مصرفي حتى أكمال عملية اصدار شهادة التسجيل ومن ثم يمكن سحبه.

د- يتم التقديم الكتروني من خلال مسجل الشركات التابع لوزارة التجارة مع كافة التفاصيل اعلاه والمعلومات.

ذ- يتم ارسال موافقة مبدئية الى المتقدم، وبعدها يتم تأكيد الاسم التجاري ويتم تعميمه على الجهات الحكومية مثل المصارف ووزارة المالية والتخطيط والتجارة والعمل وغيرها.

ر- دفع رسوم وتسجيلها لدى وزارة الاتصالات.

ز- يتم منح رخصة التسجيل ويتم تأسيس المشروع قانونيا، وقبل ان تبدأ الشركة بالعمل يتم تسجيل يجب عليها تسجيل جميع العاملين في الضمان الاجتماعي ودفع وديعة ضمان اجتماعي الى وزارة العمل.

س- بالنسبة لتسجيل الشركات التجارية الاجنبية فأن التدقيق الامني يستغرق وقتاً طويلاً يصل بين (3-6) أشهر للحصول فقط على التصاريح الامنية وبطاقة الاقامة.

2- نص قانون الضريبة العراقي رقم 113 لسنة (1092) وتعديلاته لعام 2015، على أن تفرض الضريبة على المكلف عن كل سنة وفق النسب الاتية [6]

أ- دخل الفرد المقيم (5%)، لغاية (250) ألف دينار، و(5%) ما زاد عن (250) ألف دينار، ولغاية (500) ألف دينار، و(10%) ما زاد عن (500 ألف ولغاية 1000 مليون دينار)، و(15%) ما زاد عن (1000) مليون دينار.

ب- بالنسبة لدخل الشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المساهمة الخاص والشركات المساهمة المختلطة فتفرض ضريبة عليها (15%) في كل منهما.

ت- يخضع الافراد غير العراقيون بذات النسبة المحددة للمقيمين العراقيين، اما الشركات الاجنبية المسجلة في العراق فتفرض عليها ضريبة بنسبة ثابتة هي (15%).

ث- تتحقق الضريبة على دخل الشركة قبل دفع اي شيء منه الى اصحاب الاسهم، وتنزل الضريبة الواجب دفعها عن مجموع دخلها ويقتصر التنزيل على حصص الارباح التي التي دفعت عنها الضريبة او الواجب دفعها للشركة.

ويوضح الجدول (1) عدد الشركات المسجلة لغاية (2023) منها المحلية والأجنبية وكذلك في إقليم كردستان، أذ بلغ مجموعها (85،397) شركة، منها (21،803) شركة تجارية اما بقية الشركات تتوزع على شركات صناعية وبلغت (4،167) وشركات زراعية وبلغت (717) ومقاولات (15،222)، وسياحية (3،343) شركة، وخدمات وبلغت (8،216) شركة، ونقل وبلغت (2،696) شركة، ومتعددة وبلغت (21،633) شركة. علماً أن (2،247) شركة من مجموع الشركات هي تحت التصفية ومنها مشطوبة، و(3،582) شركة عليها إشارات حجز ومنها في القائمة السوداء.

الجدول (1): واقع الشركات المسجلة في العراق لغاية (2021)[3]

ت	نوع الخدمة	العدد
1	الشركات العراقية المحدودة	76383
2	الشركات العراقية الفردية	1463
3	الشركات العراقية التضامنية	397
4	الشركات العراقية البسيطة	1320
5	الشركات العراقية المساهمة	381 (337 خاصة 44 مختلطة)
6	الشركات العراقية العامة	131

7	فرع شركة اجنبية	1999
8	مكتب تمثيل شركة اجنبية	2246
9	شركات إقليم كردستان	1077
	المجموع	85،397

لقد أثبتت الدراسات أن التهرب الضريبي يلعب دوراً اساسياً في الاقتصاد غير المنظم او غير الرسمي، غير أن التهرب الضريبي يرتبط بمعدل الضريبية ومن هنا يرتفع حجم الاقتصاد غير المنظم [1] وفي جزء من هذا الاقتصاد يندرج مفهوم التجارة غير المنظمة بشكل أكبر، وتؤكد المؤشرات العالمية على تنامي هذا المفهوم، بسبب تخلف الانظمة الضريبية وعدم مرونتها، فضلاً عن تعميق حالة عدم الثقة بين المكلف الخاضع للضريبة وبين الحكومات المتعاقبة بسبب ارتفاع مؤشرات الفساد المالي والاداري في العراق، وعلى سبيل المثال بلغ ترتيب العراق ضمن اعلى الدول فساداً (166) من (170) دولة، ومؤشره (18) لغاية (2020)، وكلما انخفض هذا المؤشر دل ذلك على انتشار الفساد والعكس صحيح، كما أن هناك علاقة بين التجارة غير المنظمة والتهرب الضريبي، وكلما ارتفت حجم التجارة غير المنظمة دل ذلك على ارتفاع حجم التهرب الضريبي.

الجدول (2) هيكل الإيرادات العامة ونسب المساهمة (مليون دينار)

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل النمو	الإيرادات الضريبية	نسبة المساهمة من الايرادات	نسبة المساهمة من الناتج المحلي	الإيرادات النفطية	نسبة المساهمة من الايرادات	الإيرادات العامة
2005	073533598	-	495281	1.22	0.07	39453950	97.57	40435740
2006	095587954	23.1	591228	1.21	0.62	46908043	95.62	49055544
2007	111961230	17.13	1228335	2.23	1.10	53163644	96.72	54964849
2008	110489604	-1.31	985836	1.22	0.89	77589442	96.22	80641040
2009	125457241	13.55	3334809	6.04	2.66	51752349	93.68	55243526
2010	133436974	6.36	1532437	2.18	1.15	66923337	95.36	70178233
2011	143566477	7.59	1783593	1.72	1.24	102452810	98.52	103989088
2012	163513290	13.89	2633357	2.20	1.61	117187,000	97.80	119817000
2013	175683380	7.44	2876856	2.53	1.64	111107939	97.60	113840000
2014	179481183	2.16	1885128	1.79	1.05	97072000	92.11	105387000
2015	184497574	2.79	2015010	3.03	1.09	57645000	86.72	66470000
2016	209986371	13.82	3861890	7.10	1.84	44806000	82.35	54409270
2017	202608171	-3.51	6298274	8.13	3.11	65266000	84.30	77422000
2018	262917150	29.77	5686210	5.34	2.16	96063000	90.14	106570000
2019	262917150	0.00	4014530	3.73	1.53	99216300	92.24	107566995
2020	219800000	-16.40	4718187	7.47	2.15	37706575	59.66	63199689
2021	301400000	37.12	4536300	4.16	1.51	952703000	87.1	109081500
2022	415600000	37.89	2778100	1.73	0.67	1536233000	95.6	160655700
2023	330000000	-20.60	5913200	4.32	1.79	1244287000	91.1	136940600

ويلاحظ من الجدول أعلاه ان الناتج المحلي الإجمالي شهد نموًا ملحوظًا بين عامي 2005 و2022، حيث ارتفع من 735.3 مليار إلى 4156 مليار، إلا أن هذا النمو كان متقلبًا بسبب الأزمات الاقتصادية مثل أزمة 2008 التي أدت إلى انخفاض بنسبة -1.31%، وأزمة 2020 التي شهدت تراجعًا حادًا بنسبة -16.4%. في المقابل بسبب الصدمات النفطية وأزمة جائحة كورونا، كما ان هناك فترات من النمو المرتفع مثل عام 2022 الذي سجل معدل نمو قياسي بلغ 37.89%، وبالرغم من ان هذا النمو في الناتج المحلي الإجمالي، لم تكن الإيرادات الضريبية على قدر المساهمة المتوقعة، حيث بقيت نسبتها إلى الناتج المحلي الإجمالي منخفضة جدًا، ولم تتجاوز 3.11% في أفضل الحالات خلال عام 2017، وقد ارتفعت الإيرادات الضريبية من 495281 مليون دينار في 2005 إلى 5913200 مليون دينار في 2023، لكنها ظلت تشكل نسبة محدودة من الإيرادات العامة التي تعتمد بشكل كبير على النفط.

الإيرادات النفطية مثلت الجزء الأكبر من الإيرادات العامة، حيث تجاوزت نسبتها 95% في معظم السنوات، مما يجعل الاقتصاد معتمدًا بشكل شبه كامل على عائدات النفط، وفي السنوات الأخيرة، بدأت هذه النسبة بالانخفاض نتيجة الأزمات أو الجهود المحدودة للتنويع، حيث سجلت 59.6% فقط في 2020، مثل هذا الانخفاض التدهور الحاصل في أسعار النفط فضلاً عن رفع نسبة مساهمة الإيرادات غير النفطية بنسبة (7%) هذا الاعتماد الكبير على النفط جعل الاقتصاد عرضة لتقلبات أسعار النفط العالمية، ما ينعكس بشكل مباشر على الإيرادات العامة ومعدلات النمو الاقتصادي، أما الإيرادات العامة فقد شهدت نموًا تدريجيًا في معظم السنوات، لكنها تأثرت سلبًا خلال فترات التراجع النفطي مثل 2020.

ويظهر أن هناك فجوة واضحة بين النمو الاقتصادي والإيرادات الضريبية، ما يشير إلى ضعف فعالية النظام الضريبي في تحويل الناتج المحلي الإجمالي إلى إيرادات مستدامة، هذا الأمر يعكس غياب التنوع في الإيرادات واعتمادًا كبيرًا على النفط. لتعزيز الإيرادات الضريبية، هناك حاجة ملحة لتحسين أنظمة التحصيل الضريبي، وتقليل التهرب الضريبي، وتوسيع القاعدة الضريبية لتشمل المزيد من القطاعات غير النفطية. فضلاً عن ذلك، يجب دمج الاقتصاد غير الرسمي ضمن النظام الضريبي، مع بناء نظام شفاف وعادل يزيد من ثقة الأفراد والشركات. تنويع الاقتصاد وتعزيز مساهمة القطاعات غير النفطية مثل الزراعة والسياحة والتكنولوجيا سيكونان ضروريين لتحقيق استدامة اقتصادية طويلة الأجل، وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية المتقلبة.

3.5 مؤشرات التجارة المحلية وسهولة أنشطة الاعمال:

1.3.5 مؤشرات التجارة المنظمة وغير المنظمة

لدى البنك الدولي مجموعة تقارير واحصائيات مختلفة من هذه المؤشرات وتعتمد على ابعاد متنوعة يتم استخلاصها بمؤشر واحد، ويتضح من مؤشر الشركات التي تستخدم البنوك للتمويل في العراق بلغت (2،7%) من اجمالي الشركات المسجلة للعام (2011)، أما في الاردن (39،20) والجزائر (8،9)، والصين (14،7) والسويد (17،9). ويبين مؤشر نسبة المدفوعات غير الرسمية لمسؤولين حكوميين من أجمالي الشركات، أن هذه النسبة والمتوقع دفعها لإنجاز مهام متعلقة بالضرائب والتراخيص واللوائح والخدمات وغيرها، بلغت في العراق (31،8%)، وفي الاردن (3،5%) وفي الجزائر (66،6%) وهي الاعلى، اما في الصين بلغت (10%) والسويد معدومة اذ بلغت (صفر)، وهذا يعود الى مرونة وايجابية الانظمة الضريبية وكفاءتها في الدول المتقدمة.

ويوضح مؤشر الخدمات اللوجستية نوعية التجارة والبنية التحتية المتعلقة بالنقل ويتراوح المعيار بين (1 منخفض للغاية) و (5 مرتفع للغاية)، وتم اختيار الاسواق حسب البنك الدولي على اساس البنية التحتية والسكك الحديدية وطرق التكنلوجيا والمعلومات، أذ يعتمد على ستة ابعاد اساسية في اسواق الاستيراد والتصدير، وبلغ مؤشر العراق في هذا المؤشر نسبة منخفضة بلغت (2،3) والاردن والجزائر (2،72)، اما الصين (3،75) واعلى تصنيف لهذا المؤشر ضمن الدول المختارة هي السويد وبلغت (4،24).

ويوضح مؤشر اداء الخدمات اللوجستية بالنسبة للتخليص الكمركي، أن العراق يقع في مراتب متدنية في هذا المؤشر أذ بلغ (1،84) والأردن (2،13) والجزائر (2،49) والصين (3،29) أما السويد فهي الأعلى (4،05).

ويوضح مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال لرتب الدول بين (1-190) بحيث المرتبة الأولى تمثل أفضل بلد والعكس صحيح، فقد بلغ هذا المؤشر في العراق (172) أي في المراتب المتدنية في هذا المؤشر، أما الأردن (75) والجزائر (157) والصين (32)، أفضلها السويد وبلغ (10)، ويتضح من هذا المؤشر البيئة الإجرائية الملائمة والأكثر تشجيعاً لممارسة النشاط التجاري للشركات، ويغطي البنك الدولي لـ (10) ابعاد في تقريره لممارسة الأنشطة التجارية وهذا المؤشر يعد متوسط لترتيب تلك الابعاد.

وبلغ عدد مؤسسات الاعمال المسجلة الجديدة في العراق للعام (2016) (2020) شركة، والأردن (2778) في العام (2020)، اما الجزائر (9472) في العام (2018) والصين (232064) شركة في العام (2020)، ويتضح من هذا المؤشر بعدين، الأول الوقت المستغرق والروتين وحجم الأعباء المالية التي من الممكن أن تجعل التجار يمارسون اعمالاً خارج الغطاء القانوني، أما الثاني هو حجم الاقتصاد والسكان، فقد بلغ الوقت المستغرق في تسجيل الشركة في العراق (51) يوم كما في العام (2018) (حسب العدد الخاص من وزارة التجارة فأن الوقت المستغرق 3 أيام شرط اكمال جميع المتطلبات)، اما في الجزائر (55) يوم، والصين (23) يوم، والأردن (17) يوم، والسويد (7) أيام.

كما أن المدفوعات غير الرسمية للمسؤولين في الحكومة لهذه الشركات، وهي تلك النسبة المئوية التي تدفعها الشركات بشكل غير رسمي للإنجاز المهام المتعلقة بالكمارك والضرائب والتراخيص وبعض الخدمات، لتسهيل عمل الشركات، فقد بلغت في العراق (31%) في العام (2011)، والأردن (3،5%) في العام (2013)، والجزائر وهي الأعلى (66%) في العام (2007)، والصين (10%) في العام (2012)، اما السويد (0%) في العام (2020).

ويوضح مؤشر نسبة الشركات التي تدفع رشاوي لموظفي الضرائب النسبة في البلدان المختارة، وبلغت في العراق اعلى نسبة تهرباً من الضريبة المفروضة بسبب الفساد المستشري فضلاً عن انخفاض مستوى الثقافة الضريبية فقد بلغت (29،2%) من اجمالي الشركات، وفي الأردن منخفضة وبلغت (0،6) وربما يعود ذلك الى انخفاض حجم الفساد أذ بلغ ترتيبه الدولي (58) من (180) وبدرجة (49) لغاية العام (2021) فضلاً عن صغر حجم اقتصاده، اما الجزائر فقد بلغت هذه النسبة (15) والصين (10،9) واقلها السويد وبلغت (0،30).

ومعلوم العلاقة العكسية في اقتصاديات المالية العامة بين مستوى الضريبة والحصيلة الضريبة، فارتفاع مستوى الضريبة لمستويات معينة حسب أوضاع البلدان ومدى الإفصاح عن الدخول يؤدي الى انخفاض الحصيلة الضريبية بسبب التهرب الضريبي، فأن ارتفاعها في العراق بنسبة (15%) في العام (2019) سنوياً من الأرباح التجارية أدى الى انخفاض الحصية الضريبية كما هو موضح في اغلب الموازنات العامة منذ 2003 ولغاية 2022، أذ لم تصل في أحسن الاحول الى (10%) من أجمالي الإيرادات العامة، وهذا ما يعاني منه الاقتصاد العراقي، لأن اغلب المكلفين يسعون الى أبعاد الدخل الخاضع للضريبة لأسباب مختلفة، وقد يعد الروتين في الهيئة العامة للكمارك والمسؤوليات التي يتحملها المكلف بعد دفع الضريبة أحد أسباب ابتعاد التجار بمختلف انواعهم عن تسجيل شركاتهم، او المسجلين يسعون الى التهرب الضريبي أيضاً، فعلى سبيل المثل فأن الوقت المستغرق مع نظام ضريبي منخفض المرونة أحد عوامل تلك الأسباب، أذ يستغرق تسوية معاملة الاقرارات الضريبية في العراق (312) ساعة وهي الأعلى مقارنة مع بقية الدول المختارة، أما اقل دولة فهي الأردن وبلغ الوقت المستغرق (97) ساعة.

الجدول (3): مؤشرات التجارة الداخلية المنظمة وغير المنظمة في العراق وبلدان مختارة الدولة[4]

الدولة / المؤشر	العراق	الاردن	الجزائر	الصين	السويد
الشركات التي تستخدم البنوك لتمويل الاستثمار%	2،7	39،20	8،9	14،7	17،9
مدفوعات غير رسمية لمسؤولين حكوميين%	31،8	3،5	66،6	10	0
مؤشر اداء الخدمات اللوجستية من (1 – 5)	2،3	2،72	2،72	3،75	4،24
مؤشر اداء الخدمات المتعلقة بالتخليص الكمركية من (1 -5)	1،84	2،13	2،49	3،29	4،05
مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الاعمال (1-190)	172	75	157	32	10
مؤسسات الاعمال الجديدة المسجلة (عدد)	2020	2778	9472	232064	57682
الوقت المستغرق في تسجيل الشركة (عدد الأيام).	51	17	55	23	7
مدفوعات غير رسمية لمسؤولين حكوميين (% من اجمالي الشركات)	31	3،5	66	10،7	0
نسبة الشركات التي تتوقع أن تدفع رشاوى في اجتماعها مع موظفي هيئة الضرائب (% من اجمالي الشركات)	29،2	0،6	15	10،9	0،30

ضريبة الأرباح من الأرباح التجارية (%)	15	10،5	8،10	6،30	13،10
الوقت المستغرق في أعداد الاقرارات الضريبية ودفع الضرائب (ساعات)	312	97	265	138	122

2.3.5 تأثير معوقات التجارة على الإيرادات غير النفطية

الشكل البياني يعكس بوضوح تحديات هيكلية في الاقتصاد، حيث يُظهر اعتمادًا مفرطًا على الإيرادات النفطية، مع ضعف كبير في مساهمة الإيرادات الضريبية في الناتج المحلي والإيرادات العامة، هذا الوضع يرتبط ارتباطًا وثيقًا بارتفاع نسبة الاقتصاد غير الرسمي في الدولة. انخفاض نسبة مساهمة الإيرادات الضريبية من الناتج المحلي، والتي لم تتجاوز 3.11% في أفضل الحالات، ويشير إلى صعوبة تحصيل الضرائب من مختلف القطاعات الاقتصادية، وهو ما يعكس نشاطًا كبيرًا للاقتصاد غير الرسمي، فالأنشطة الاقتصادية غير الرسمية، مثل العمالة غير المسجلة والشركات التي تعمل خارج الأطر القانونية، تسهم في تقليل القدرة على زيادة الإيرادات الضريبية.

كما ان الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية، الذي تجاوز 90% في معظم السنوات، يبرز تحديًا آخر يتمثل في هشاشة الاقتصاد أمام تقلبات أسعار النفط، هذه الهشاشة ظهرت بوضوح خلال عام 2020، عندما انخفضت نسبة مساهمة الإيرادات النفطية من الإيرادات العامة إلى 59.66% نتيجة انهيار أسعار النفط العالمية. من ناحية أخرى، الانتعاش في معدل النمو في 2021 و2022 بعد الانكماش الحاد في 2020 يؤكد الطبيعة الدورية للاقتصاد النفطي، لكنه يظل غير مستدام بسبب غياب التنويع الحقيقي في مصادر الدخل.

بالتوازي، ارتفاع مساهمة الاقتصاد غير الرسمي يؤدي إلى تفاقم التحديات الاقتصادية، حيث يحرم الدولة من فرص تعزيز الإيرادات العامة، ويعوق تطوير القطاعات الاقتصادية الرسمية. هذا الوضع يفرض ضرورة اعتماد سياسات فعالة لدمج الأنشطة الاقتصادية غير الرسمية في الاقتصاد الرسمي، مثل تحسين نظم الضرائب، تقديم حوافز للاندماج، وتقليل التعقيدات البيروقراطية للشركات الصغيرة. بدون هذه الإصلاحات، ستبقى هيمنة النفط وضعف مساهمة الإيرادات الضريبية عائقين رئيسيين أمام تحقيق نمو اقتصادي مستدام وشامل.

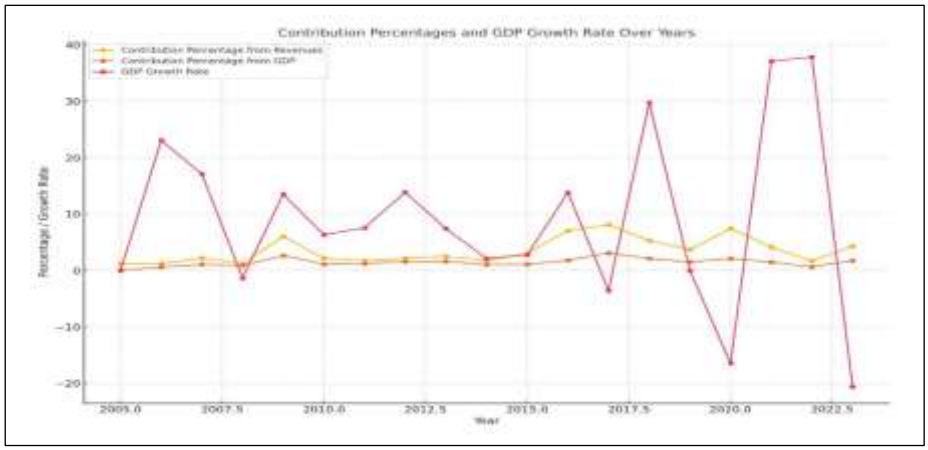

الشكل (1): تطور الناتج المحلي الإجمالي ونسب مساهمة هيكل الإيرادات العامة للمدة (2005-2023)

3.3.5 المعالجات والحلول للتجارة الداخلية غير المنظمة

أن امتناع الكثير من التجار من التعاملات الالكترونية وعدم دخولهم ضن النافذة الرسمية للبنك المركزي لتحويل مبالغ الحوالات البنكية وبشكل رسمي جاء بسبب عدم تنظيمهم بشكل رسمي عن طريق تسجيل شركاتهم في مسجل الشركات لأسباب مختلفة أهمها حجم الاعمال الصغير المنتشرة بكثرة في العراق وتهربهم من الضريبة وحجب مقدار دخولهم الحقيقية وغيرها من الاسباب المتعلقة بالاستيرادات المنفلتة، أذ تشكل هذه النسبة ما يقارب (70%) من اجمالي التجارة الداخلية في العراق لذلك نقترح المعالجات الاتية:

1- تنظيم عمل التجارة الداخلية عبر تسجيل أكبر عدد اكبر من التجار الرئيسيين غير المسجلين وخصوصاً في المناطق التجارية الاولى عبر تكثيف زيارات وجولات بوجوب تسجيل هذه الشركات في الاسواق الرئيسية في بغداد والمحافظات ففي بغداد على سبيل المثال (سوق الشورجة، شارع الصناعة، شارع الربيعي، حي جميلة، شارع الهادي، منطقة السنك، الكفاح، الجادرية...الخ من المناطق الرئيسية) مع منحهم تسهيلات تجذبهم للتسجيل، كأن يكون تمويل تجارتهم الخارجية بالسعر الرسمي عن طريق الية جديدة مبسطة وسهلة الاستخدام أو تخفيض الضريبة المفروضة على ارباحهم السنوية.

2- تسهيل التسجيل السريع للتجار المتوسطين والصغار مع منحهم أجازة استيراد واعفائهم من الضرائب السنوية على الارباح لمدة معينة وفتح لهم أعتماد مستندي لكل مجموعة باعتماد واحد لدى المصارف حتى يقل الضغط على الدولار المحلي.

3- يتم التعامل بالدينار لجميع الشركات التجارية المستوردة للسلع والخدمات وتحظر جميع تعاملاتها بالدولار، خصوصاً أن اغلب هذه الشركات تدخل النافذة بالسعر الرسمي وعليه لا ينبغي أن تبيع بالدولار لأن هذا البيع يجبر صغار التجار للضغط على الكميات المباعة في الداخل والمخصصة لأغراض محددة للمواطنين.

4- الاعتماد على برنامج الاسيكودا العالمي (النظام الكمركي الآلي ASYCUDA) ليتم معرفة حقيقة التمويل الخارجي والاستيرادات الداخلة فعلاً وهل خضعت لنظام الكمارك الكترونياً، هذا البرنامج سيقلل الاجراءات المعقدة المتخذة من المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية فضلاً عن رفده لموارد الموازنة العامة بنسبة كبيرة عند تطبيقه، وترتفع نسبة الايرادات الكمركية الى الاستيرادات بأكثر من النسبة الحالية التي تقدر (3%).

5- مغادرة الأنظمة التقليدية عبر تعزيز استخدام الدفع الالكتروني لتحصيل الإيرادات الكمركية عبر النافذة الواحدة للتجار المستوردين في نظام الاسيكودا والذي تضمن عدد من الحقول الاجبارية والاختيارية يسجل بها المستورد وتتضمن (نوع البيانات، المصدر\المرسل، عدد الطرود، بلد المنشأ والمقصد، وسيلة النقل، رمز العملة وشروط التسليم، جودة البضاعة، البند الكمركي..).
6- تشديد الاجراءات على المصارف وشركات الصيرفة المجازة والتي تخالف تعليمات البنك المركزي العراقي وتبيع الدولار بالسعر السوقي المرتفع، عن طريق جولات تفتيشية حقيقية ونزيهة ولا ترتبط بعلاقات مع القطاع المصرفي وهذه الشركات، وتكون الزيارات مفاجئة وتطالب بكشوفات وتفاصيل البيع والبيانات الشخصية للمشتري والسعر الذي تم على اساسه البيع.
7- معاقبة المصارف التي تعتمد على فواتير مزورة ومتكررة ومتضخمة في سعر المستورد والزامهم بتطبيق العمل على منصة التحويل الخارجي بأنظمة حديثة وكذلك حجب حصة شركات الصيرفة المجازة والمخالفة لتعليمات بيع العملة.
8- لدينا مشكلة بمزودي خدمة الدفع الالكتروني، ونقاطهم قليلة جداً مزودي الخدمة ليس لديهم امكانيات واسعة لرفع نسبة الشمول المالي لدى التجار والمستهلكين وهناك انواع عديدة للدفع واهمها عدد اجهزة الصراف الالي بلغت 1566 عام 2021، وعلى سبيل المثال في السعودية بلغت 37 الف صراف آلي، لذلك فأن زيادة عدد الصرافات الآلية في الاماكن العامة سيخلق منافسة ويخفض التكاليف ويخلق استقرار في قيمة العملة.
9- هناك عزوف من قبل افراد المشاريع الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر عن التعاملات المصرفية وان نسبة الكثافة المصرفية اليوم تقريباً كل فرع مصرفي يغطي (35000) نسمة، وهي تدل على انخفاض عدد الفروع وخصوصاً في المناطق ذات الدخل المحدود، علماً ان المعايير الدولية تؤشر على ان كل فرع واحد يغطي (10) الاف نسمة، لذلك يجب زيادة فروع المصارف وتقديم تسهيلاتهم للوصول الى اكبر عدد من المستخدمين، وان نسبة البالغين في المعيار العالمي تصل الى 50% للاستخدامات المصرفية، بينما العراق تصل نسبته الى 20% لمستخدمي التعامل المصرفي وهذه نسبة منخفضة جداً.

المصادر

[1] شهاب حمد شيحان، اقتصاد الظل بين السببية والتحييد، (العراق حالة دراسية)، مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية، المجلد (5) العدد (10)، 2019.
[2] عبد العظيم حمدي، غسيل الاموال في مصر والعالم، دار الدراسات دار الدراسات في الاقتصاد الدولي، سنة 1997.
[3] عدد خاص من وزارة التجارة دائرة تسجيل الشركات 2023
[4] قاعدة بيانات البنك الدولي المفتوحة (ملاحظة: سنوات المؤشرات غير متسلسلة بسبب طبيعة توفر البيانات من قبل دول العينة، وهي من 2007-2022 حسب توفرها لكل دولة).
[5] قانون الشركات رقم (21) لعام 1997 وتعديلاته لعام 2004، أنظر ايضاً: 1- منظمة العمل الدولية 2021.
[6] قانون الضريبة العراقي رقم 113 لسنة (1982) المعدل لسنة 2015.
[7] منظمة العمل الدولية واخريات، تشخيص الاقتصاد غير المنظم في العراق، المكتب الاقليمي للدول العربية، بيروت- لبنان 2021.
[8] Bird, R. M., & Zolt, E. M. (2014). Tax Policy in Developing Countries: Looking Back and Forward. Los Angeles: UCLA Law Review.
[9] Brown, D. (2018). Corruption and the Informal Economy. Washington: International Integrity Institute.
[10] IMF. (2020). The Informal Economy and its Impact on Taxation. Washington, DC: International Monetary Fund.
[11] International Labour Organization (ILO). (2018). Women and Men in the Informal Economy: A Statistical Picture. Geneva: ILO.
[12] Jones, A. (2020). Managing Business Activities in Emerging Markets. Singapore: Asia Publishing.
[13] OECD. (2018). Tax Challenges Arising from the Informal Economy. Paris: OECD Publishing.
[14] Perkins, T., et al. (2021). Unregulated Trade in Developing Economies. New York: Economic Publishing House.
[15] Rosen, H. S., & Gayer, T. (2014). Public Finance (10th ed.). New York: McGraw Hill.
[16] Rosen, H. S., & Gayer, T. (2020). Public Finance. New York: McGraw Hill.
[17] Smith, J. (2019). Causes and Impacts of the Informal Economy. London: Oxford Press.
[18] Tanzi, V. (2017). The Underground Economy and the Tax System. Cambridge: Cambridge University Press.
[19] World Bank. (2020). Facilitating Trade Across Borders in Developing Countries. Washington, DC: World Bank.

https://doi.org/10.31272/jae.i147.1376
https://admics.uomustansiriyah.edu.iq/index.php/admeco
P-ISSN: 1813–6729 E-ISSN: 2707-1359

Unregulated Internal Trade and the Tax Base in Iraq: Causes and Treatments

Ahmed Hamid Jummah
Dep. of Economics, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Iraq ،Baghdad
Email: drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq, ORCID ID:\ https://orcid.org/0009-0009-2871-1772
Maitham Alaibi Ismail
Dep. of Economics, College of Administration & Economics, Mustansiriyah University, Iraq ،Baghdad
Ministry of Youth and Sports
Email: laibi9@uomustansiriyah.edu.iq ORCID ID:\ https://orcid.org/0000-0002-6323-0845

Article Information

Article History:
Received: 24 / 2 / 2024
Accepted: 11 / 11 / 2024
Available Online: 1 / 3 / 2025
Page no: 47 – 55

Keywords:
Unregulated trade - tax base - informal economy - shadow economy, analytical descriptive models

Correspondence:
Ahmed Hamid Jummah

Email: drahmedmms29@Uomustansiriyah.edu.iq

Abstract

The study focused on shedding light on New York, which expanded the volume of unregulated internal trade in Iraq, the effects that participated in it, and the tax base in Iraq to expand the size of the unregulated market from the total internal trade in Iraq, and the use of analytical descriptive models and a comparative approach between the state of the Iraqi economy. Arab and non-Arab economies, in addition to collecting data on companies, industrial and agricultural sectors, and using indicators of organised and unorganised internal trade. The period of the study extended from the year 2007 to the year 2023. The study reached the conclusion that most ordinary people abstained from electronic transactions and were not included in the official window of the Central Bank for bank transfers came about because these transactions were not formally regulated and were not registered in the Ministry of Commerce and Company Registration Department. The study recommended that companies start and remove their registration of private companies for large and small companies and exempt them from taxes annually for a month, in addition to their entry into the ASYCUDA program. Global Integrated Global Trade.